

## دراسة نقدية في علم مشكل الحديث<sup>١</sup>

\* كمال محمد أبو الليث الخير آبادي

### مقدمة

تمثل دراسة "سلسلة إحياء علوم الحديث" للأستاذ إبراهيم العسعس دراسةً جديدةً جيدةً لبحث إشكاليات عدّة مثارة حول علم "مشكل الحديث". وهذه الدراسة التي بين أيدينا تستهدف بحث تلك الإشكاليات المثارة بعين النقد والفحص والتحري والإضافة الفكرية. ونحسب أن صاحب تلك الدراسة مسلم غيره على دينه، وعلى ما يُثار حوله من شبّهات لردها، فهو يشعر بأنّ الأمة تحوطها الأزمات من جميع الجوانب، وخاصةً الجوانب الفكرية العقلية؛ النظرية منها والتطبيقية وخاصةً في علم الحديث، وهذه ما حدا بالباحث ودفعه إلى مناقشة الأزمة التي ألمت بالحديث وعلومه محاولاً تشخيص الداء الذي حلّ بالحديث وعلومه.

فاجتهد في تأليف سلسلة تستهدف بحث إشكاليات علم الحديث، وما يُثار منها خاصةً حول موضوع "مشكل علم الحديث"، وأطلق على هذه السلسلة "سلسلة

<sup>١</sup> العسعس، إبراهيم، دراسة نقدية في علم مشكل الحديث (بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٩٩٦).

\* أستاذ مشارك، قسم الدراسات القرآنية والحديثية، كلية معارف الروحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية باليزبا.

إحياء علوم الحديث" ، حاولاً استئناف المهم، ومحفزاً الباحثين والعلماء لإعادة النظر ودراسة تلك الإشكاليات. وفي الصفحات الآتية محاولة منا لمراجعة ما جاء في تلك الدراسة بعين البحث والنقد للتأكد على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ولبيان ما فيها من ملاحظات تعمق الموضوع وتثري البحث.

والكتاب حسب تقسيمي ينقسم إلى قسمين: القسم الأول في التعريف بالسلسلة، والقسم الثاني في علم مشكل الحديث بوصفه محاولة أولى لإحياء علوم الحديث.

### القسم الأول: التعريف بسلسلة إحياء علوم الحديث

تضمن التعريف بالسلسلة تقليل ميررات لتأسيسها، بدأه بإظهار التأسف على احتراق الأمة الإسلامية حضارياً، واكتفائها باجترار إبداع السابقين، وإغلاقها على نفسها بباب الاجتهاد والإبداع معلنة "استقالة العقل". وتناول الأزمة من جانبين: أزمة التصنيف في علم مصطلح الحديث الذي يتعلق بالقواعد وتطبيقاتها. وأزمة التصنيف في الحديث الذي يتعلق بحاجتنا العلمية والعملية لتصنيفات جديدة في الحديث. وفصلهما في ملحمتين:

**الملمح الأول: أزمة التصنيف في علوم الحديث: حمل الكاتب تبعات الأزمة في علوم الحديث على "مقدمة ابن الصلاح" من ناحيتين:**

الأولى: أن مصنفه أغلق باب الاجتهاد في تصحيح الحديث وتضعيقه على علماء عصره ومن بعدهم، وهو بذلك كأنه منع مناقشة القواعد وتطبيقاتها. لذلك رأى أن العلماء منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا يدورون داخل "المقدمة" ما بين شارح، ومحضر، وناظم. وشارح للنظم، ومحشٌ على الشرح. ومهمشٌ على الحاشية. ومحضر لشرح النظم، ... و... ومنتَّ على ذلك كله، في دورة طويلة وطويلة، مقررین بذلك - بطبيعة الحال - أن "الأول لم يترك للآخر شيئاً" ، وأن "علم الحديث نضج واحترق" كما يقال.

ولم يفت الكاتب الإشارة إلى من خالف ابن الصلاح في فكرته تلك من معاصريه أو لاحقيه كالنwoي وغيره، ولكن مخالفتهم كانت نظرية. وإن كان هناك شيء عملي فإنه مقصور على أفراد قلائل. ثم هذه القلة لم تناقش أصل القواعد، وإنما كان نقاشهم

حول "اللفاظه ومعانيه وترتيب أبوابه"<sup>٢</sup>، بعد تسليمها لتلك القواعد، مع أن البعض منها يحتاج لنقاش مثل مسألة "المدلس تدليس تسوية"، ومسألة "زيادة الثقات"، ومسألة "رواية الحديث بالمعنى".

الناحية الثانية: يرى الكاتب أن مقدمة ابن الصلاح كتاب مدرسي صُنف ليُدرِّس في "المدرسة الأشرافية"، والكتاب المدرسي - كما هو معروف - يؤدي إلى إهمال الأعمال السابقة عليه. لذلك نرى أن العلماء تعاملوا مع المقدمة على أنها النص الذي استوفى الغاية، فبدأوا به، وتوقفوا عنده، وأغفلت كتب السؤالات، وكتب الحاكم، والخطيب، وكتب التطبيقات وغيرها.

ويرى الكاتب كذلك أن الكتاب المدرسي يهتم بضبط المسائل على شكل قواعد ليسهل حصرها وتعليمها، لا لمناقشتها وتطبيقها. وهذا لا بد منه في كل علم. ولكن كيف تعامل مع القاعدة؟ هل تعامل معها كالتعامل مع العلوم الطبيعية التي لا توجد لها استثناءات ونواقض، أم كالتعامل مع غيرها من العلوم التي لها استثناءات ونواقض كثيرة تُظهرها الممارسة والزمن. ويبدو من تعامل المحدثين مع القواعد أنه ليس فيها استثناءات ونواقض. وضرب مثالين على عدم استثناء المحدثين حديثاً من القواعد:

الأول: تعاملهم مع الحديث الذي يربط بين فتح القدسية وبين خروج الدجال بشكل مباشر، فما أن يفتح المسلمون القدسية حتى يصبح فيهم الشيطان: "إن المسيح قد خلفكم في أهليكم" فيخرجون - وذلك باطل - فإذا جاؤوا الشام خرج...<sup>٣</sup>

يقول الكاتب: صححه المحدثون طبقاً للقواعد، مع أن الزمن كشف الخطأ فيه؛ إذ من المعلوم أن القدسية قد فتحت، ولما يخرج الدجال. إلا يشنி هذا الحديث من تلك القواعد؛ فَيُعَلَّل. يقول الأستاذ: إن مثل هذا الاستثناء لا يُعد قدحاً بتلك القواعد، لأنها من الناحية النظرية معتبرة، ولكن من الناحية التطبيقية فاعتبارها يكون على الأعم الأغلب في الخطوات الأولى للحكم على الحديث، أما عند ما يطرأ مانع ما، فالصواب أن كُلَّ حديثٍ

<sup>٢</sup> قاله بناء على تفسير محقق النزهة لقول ابن حجر: "فلا يخصى كم ناظم له وختصر ومستدرك عليه ومعارض له".

<sup>٣</sup> أخرجه الإمام مسلم، كتاب الفتن، باب في فتح قسطنطينية وخروج الدجال وزرول عيسى بن مررم، ٢٢١٤ رقم

مختص بدراسة خاصة. ومن هنا دعا الأستاذ إلى أنه لا بد من التعامل مع كل حديث على حدة بدراسة ميدانية خاصة به، مع التصرف في تطبيق القاعدة، أو في عدم تطبيقها.

والمثال الثاني: حديث رواه الثقات عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أقبلت يهود إلى النبي ﷺ، فقالوا: يا أبا القاسم! أخبرنا عن الرعد ما هو؟ قال: "ملَكٌ من الملائكة، موكلٌ بالسحاب، معه مخاريق<sup>٤</sup> من نار، يسوق بها السحاب حيث شاء الله". فقالوا: فما هذا الصوت الذي نسمع؟ قال: "زَجْرُه بالسحاب إذا زجره حتى ينتهي إلى حيث أمر". قالوا: صدقت...". (رواوه الترمذى وحسنه، وصححه الألبانى). فعلق عليه الأستاذ بتعليق فيه كثير من الاستيء والسخرية، حيث يقول: "هنا ليس مطلوبًا منك إلا التصديق بمثل هذه المخربلات. لماذا؟ خروجاً من مأزق توهيم الثقة، والتزاماً بحرفية "إذا وُجدَ الثقة فالحديث مقبول". ثم قال: "ليت شعري، إذا كان الترمذى معذوراً، فما عذرنا في هذا الزمان لنقول: إن الرعد صوت زجرة الملك بالسحاب؟ ألم أقل إنها أزمة!!

الملمح الثاني في أزمة التصنيف في الحديث وحاجتنا العلمية والعملية لتصنيفات جديدة: ولقد استعرض الأستاذ باختصار شديد مراحل التصنيف في الحديث، وشدد على أنها كانت حسب الحاجة. جاءت الحاجة إلى حفظه من الضياع فجاءت المصنفات في الحديث كييفما اتفق، دون مراعاة التبويب، أو درجة الحديث، أو فرز الحديث النبوى عن غيره، وغيرها من الملحوظات.

ثم دعت حاجة المجتمع إلى ترتيبه على الأبواب العقدية والفقهية، فجاءت مصنفات الجوامع والسنن. وأنها انعكاسات للاتجاهات العلمية المنتشرة زمن تصنيفها من الرد على الخوارج والمعترضة والمرجئة في باب العقيدة، والحنفية في باب الفقه.

وبه انتهى عصر كتب الرواية، وبعده صنف العلماء مصنفات حديثية بحسب ما رأوا الحاجة لذلك، فصنف المنذري (ت ٦٥٦هـ) "الترغيب والترهيب"، والنوى (ت ٦٧٦هـ) "رياض الصالحين". ثم توقف إمداد المجتمع بحتاجه من المادة الحديثية، واستعراض الناس عن الاجتهاد في ذلك بالانكباب على مصنفات الأقدمين.

<sup>٤</sup> المخاريق جمع مخراق. وهو في الأصل "ثوب يلف ويضرب بعضهم بعضاً"، وأراد به هنا آلة تجر بها الملائكة السحاب. المباركفورى، تحفة الأحوذى، ٤٣١/٨.

هنا تسأله الكاتب: لماذا عشرات الشروح لترجمات أبواب صحيح البخاري؟ وفهم مراميه فيها؟ وكشف أسرار تقاديمه وتأخيره؟ ولماذا تتوالى تحقیقات كتاب: رياض الصالحين؟ وأحاب بقوله: "وما الأمر إلا إحياء لتجارة الورق، وفتح لباب اجتهاد السوق، بدلاً من إحياء علوم الحديث، وفتح باب الاجتهاد فيه".

ثم تطرق الأستاذ إلى عرض حالة "علم الحديث الآن"، وقال بأن الحال يختلف قليلاً عن ذي قبل نحو الأفضل، بتوجه الناس إلى قبول الحديث المقبول، ونبذ الضعيف، وجود حركة علمية تشتعل بتصفيية الأحاديث. ولكن آه!! ما جاء هذا الإحياء أيضاً على المطلوب، لأنّه وقف عند حدود ممارسة القواعد فحسب، والاكتفاء بتقرير التهذيب حكماً فصلاً في أوصاف الرواية كنموذج لـ"استقالة العقل"، حيث ظن من حاز "تقرير التهذيب" كان الأمة جمعت له في صعيد واحد، وهو ينتهي ثقافتها، ويُتحمّي ضعافها. ثم استغرب الأستاذ هذا الوضع، وقال: أليس من العجائب أن تعتمد الأمة على فضل عقل فرد واحد منها؟! أليس من المرفوض أن يؤخذ حكم "التقرير" أو غيره للحكم على السنّد دون النظر في معطيات أخرى؟!

ثم رأى الأستاذ أن الإحياء الحقيقي لعلوم الحديث لا يتحقق بالوقوف عند "التقرير"، بل بالقيام بدراسة نقدية تحليلية، ومناقشة أحكامه وعدم التسليم لها. بل مناقشة القواعد ذاتها - مثل كيف يبقى مجلس التسوية ثقة، وكيف يقبل حديثه ولو صرخ بالتحديث؟ لأن ما يفعله مجلس التسوية خيانة لأمة محمد ﷺ. وقد كان "الوليد بن مسلم" يدلّس التسوية على الأوزاعي، فلما روجع وعوب أحاب بصفاقة: "إنني أجل الأوزاعي أن يروي عن الضعفاء"، فلا أعرف كيف يبقى أمثال هذا الغاش الكاذب ثقة! أليست هذه القاعدة بحاجة لمراجعة، ومناقشة تطبيقها على الأحاديث، خاصة في هذا العصر، العصر الذي نشرت فيه كتب الرجال الموسوعية. يقول الأستاذ: "هناك دراسات<sup>٥</sup> كشفت من خلال المقارنات أخطاء كثيرة في "التقرير".

قال الكاتب: "إن المطلوب من أهل التخصص عرض ما عندهم، ومناقشة مناقشة علمية، والانتهاء به إلى تقنين وتقعيد ضمن نظريات متكاملة، تجيز بدقة على شبهات الآخرين، ومن أبرز الأمثلة التي تؤكد ما أقول ما أثير حول نقد المتن، وما زال يثار،

<sup>٥</sup> لم يذكر الأستاذ ولا واحدة منها.

فقد اكتفت دراساتنا بالدفاع، وإلى الآن لم تُبلور القضية بشكل كاف. وكذلك مسألة زيادة الثقة، ومثل بعض مسائل علم العلل التي لا بدّ من نقلها من حيز الإلهام إلى إطار الموضوعية".

ثم اقترح الكاتب بأن الإحياء المطلوب في باب التصنيف في الحديث يكون بإصدار كتب في الحديث، تكفي حاجات الأمة العلمية والعملية في وقتنا الحاضر، ويراحة "رياض الصالحين"، و"الترغيب والترهيب" وأمثالهما منا ومن تحقيقاتنا و اختصاراتنا. وفي باب التصنيف في علوم الحديث يكون بدراسة الكتب المتقدمة على ابن الصلاح وإعطائها حقها، لأنها كتب تطبيقية. لذا فعلينا أن نبني منهاًًاً تطبيقياً في التدريس، يورثُ المتلقى ملَكة البحث والتحقيق، ويؤسِّس لدِيه النظرية المتكاملة في التصحيف والتضعيف.

وخلاصة ما يرمي إليه الكاتب من الأهداف في هذه السلسلة ما يلي:

- ١ - تطبيق مبادئ علوم الحديث من خلال القاعدة المعرفية الإسلامية، وعدم فصلها عنها.
- ٢ - مناقشة بعض قواعد العلم ومسائله المعلقة (مثل: نقد المتن، وزيادة الثقة، ومدلس التسوية، وبعض مسائل علم العلل). مع ملاحظة أن هذه المناقشة لا بد أن تتم خارج إطار المقدمات والمقررات المسلمة؛ لأن المناقشة التي فرضتها معطيات جديدة لن تُجدي في ظل هذه المقدمات، ولن تسهم في حل الأزمة.
- ٣ - مد وإنضاج مسائل علوم الحديث التي لم تأخذ حقها في البحث والشرح.
- ٤ - الاجتهاد في تصنيف وترتيب الحديث.

### القسم الثاني للكتاب: علم مشكل الحديث

نَبَّهَ الكاتب في التمهيد على خمسة أمور يجب وضعها في الاعتبار لكل دارس ظاهرة من الظواهر، وخاصة إذا كانت تتعلق بحديث رسول الله ﷺ، وهي:  
أولاً: طبيعة الباحث الشخصية، وتكوينه العلمي، واتجاهه العقدي.  
ثانياً: الاتجاهات العلمية والثقافات السائدة في عصره.  
ثالثاً: إشكالية مَنِ الحاكم عنده: العقل أم النقل؟  
رابعاً: إشكالية اللفظ: أيْ فهمُ اللفظ وكيفية التعامل مع خطاب الشارع ودرجات البيان فيه.

خامساً: إشكالية مناهج التلقى وضوابط المعرفة: سني، شيعي، معتزلي وغيرها. [فدائرة "العصمة" عند الشيعة أوسع مما هي عليه عند أهل السنة، مما يوسع مفهوم السنة عندهم. وترتيب مصادر المعرفة من حيث قوتها يختلف باختلاف الاتجاهات والفرق].

يرى الكاتب أن القارئ لا يقرأ متجرداً عن نفسيته وثقافته، فليست هناك قراءة نزيهة مطلقة، وهذا يعني أن ثقافة الباحث واتجاهه العقدي يتحكمان في ملاحظة الإشكال، فالذى يستشكله المعتزلي مثلاً لا يستشكله الحديث. ففي "ظاهرة الاستشكال" قام الكاتب بعرض سريع لمصنفات الحديث فيها ليقدم دليلاً على ما قال:

١ - ففي المجال العقدي، كتاب "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، و"بيان مشكل الحديث" لابن فورك (ت ٤٠٦ هـ). كانا نتيجة للصراع بين مدرسة الحديث والتكلمين، وبين المعتزلة والفلسفه؛ وإن اختلف أهل الحديث مع التكلمين حول كيفية التعامل مع الإشكال، حيث جأ المحدثون في أحاديث الصفات مثلاً إلى الإثبات، وجأ المتكلمون إلى التأويل.

٢ - وفي مجال الفقه: صحيح ابن خزيمة (ت ١١٥ هـ) وسنن الدارقطني (ت ٢٨٥ هـ) وسنن البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) من الشافعية، ومؤلفات الطحاوي (ت ٣٢١ هـ) من الحنفية كانت لخدمة أصول معينة، والرد على المخالفين.

٣ - وأما في مجال الحديث فالجواب عن والسنن بما فيها الكتب الستة يُرى فيها حوار خفي بين مدرسة الحديث ومخالفتها في أبواب العقيدة والأحكام على السواء، وذلك من خلال تراجم الأبواب خاصة تراجم البخاري في صحيحه، وتعليقات الترمذى في الجامع على الأحاديث، وتراجم صحيح ابن خزيمة. ويُرى جدالاً ظاهراً في أجزاء حديثية للبخاري كخلق أفعال العباد، القراءة خلف الإمام، ورفع اليدين في الصلاة.

#### اسم الظاهرة: مشكل الحديث

اصطلاح الحديثين "مشكل الحديث" استنكره الكاتب لأنـه - حسب رؤيته - يوحـي بأنـ الحديث بالذات ملتـبس بالإشكـال، وهذا ما لا تجـوز نسبـته إلى الشرـع الـذي جـعله الله فرقـاناً بين الحقـ والباطـل، واستـشهد عليه بقولـ الزـرقـانـي: "وـمن الأـدب معـ النـبـي ﷺ أـنـ لا يـسـتشـكـلـ قـولـهـ، بل يـسـتشـكـلـ الآـراءـ بـقولـهـ". لذلك اختـارـ لهـ اسمـ آخرـ، وهو "استـشكـالـ الحديثـ".

### تعريف "مشكل الحديث"

لم يرتضى الكاتب ما قاله السابقون والمعاصرون في تعريفه؛ لأنَّه يرى في تعريفاتهم خلطًا بين العلم وبين الظاهر، وعدم تحديد لحقيقةها، ثم عرَّف هذه الظاهرة بقوله: "مجموعة القواعد والمناهج التي أرشدَنا إليها الكتابُ والسنةُ، والتزم بها الصحابة في التعامل مع النصوص وفهمها". فائدته وأهميتها

ذكر الكاتب عدة فوائد لهذا العلم، منها: دحض مزاعم مدعى الاختلاف في الحديث. وإثبات أنَّ الحديث قد وصلنا موئلًا بطريقة دقيقة. وبرئَة ساحة علماء الحديث من قمة الغفلة، والسذاجة، وقلة الفهم لما ينقلون. وتركيبة منهج أهل السنة في فهم النصوص والتعامل معها بشرط الالتزام بالمنهج الصحيح. وهنا نعي الأستاذ على العلماء، فقال: "ومع هذه الأهمية لم يتعد عمل علمائنا قولًا: "هذا فن من أهم الأنواع، ويُضطرُ إلى معرفته جميع الطوائف" ، وانصب اهتمامهم على إيجاد الحلول، حيث لم يدرس أحد المشكلة نفسها، أسبابها، وعلاقتها بالأطروحات الفكرية في كل عصر، وبالتبنيات الأصولية لفرق، وبالعلوم الدخلية على الأمة".

### تاریخ الظاهرۃ

لم يقبل الكاتب في تناول تاريخ الظاهرۃ تناولاً وصفياً كما هي العادة؛ فيقول: أول من صنف فيه فلان، ثم علان، ثم ... وثم. وإنما خاض في الأعمق، فأرجعواه: أولاً: إلى أول الخليقة، آدم وإبليس، حيث استشكل إبليس أمر الله له بالسجود لأَدَمَ، فرفض لتعارضه مع قضية مستقرة في ذهنه، وهو أفضليته على آدم. وكان خطأه في التعامل مع ذلك الأمر الإلهي. لو تذكر أن السجود لم يكن لذات آدم، وإنما كان طاعة لأمر الله، لما استشكل.

ثانياً: ثم جاءت الأقوام، وسارت على نهج رسالهم من الخضوع لأوامر الله، حتى طال عليهم الأمد، فافترقا، ثم اختلفوا في العلم، كل يفهم النصوص حسب قواعد فرقته، بسبب نسيانهم بعض ما ذُكِرُوا به واتباعهم الهوى كما أشار إليه القرآن:

﴿يُحرِّفُونَ الْكَلْمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَسُوَا حَاطِّا مِمَّا ذُكِرُوا بِهِ﴾ {المائدة: ١٣}.

ثالثاً: ثم آلت النوبة إلى هذه الأمة، وحدَّرها الله مما حل بالأمم السابقة من الافتراق والاختلاف فقال: ﴿وَإِنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ﴾

عَنْ سَيْبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَاحَّاًكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقَوْنَ ﴿الأنعام: ١٥٣﴾ . التزم الجيل الأول بهذه الوصاية، فلم يكن يُقدم على نصّ الرسول ﷺ شيئاً، لأنّهم التزموا بالمنهج الذي علّمهم الرسول ﷺ إياه، فقد كانوا صفةً بيضاءً تركوا الوحي يُتقشّها.

ومع ذلك من نسيّ منهم حظاً ما ذكروا به استشكال بعض النصوص مثل ما حصل لعائشة رضي الله عنها حول قول النبي ﷺ: "من حوسب عذب"، تظن أنه يتعارض مع قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسِّبُ حَسَابًا يَسِيرًا﴾ {الإنشقاق: ٨} فقال النبي ﷺ: "إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرْضُ، وَلَكُمْ مِنْ نُوقْشٍ بِهِلْكَ".<sup>٦</sup>

وما حصل مع عمر ﷺ حول قبول الرسول ﷺ صلح الحديبية بتلك الشروط المهيّنة، ونقاشه مع أبي بكر ﷺ قال: "أليس هذا نبي الله حقا؟ فأجاهه أبو بكر: إنه رسول الله، وليس يعصي ربه. وقال عمر: أليس كان يحدّثنا أنا سنّاتي البيت ونطوف به؟ قال: بلى، فأخّبرك أنك تأتيه العام؟ قال: لا".<sup>٧</sup>

استتبّط الكاتب أن في إجابة أبي بكر منهجاً دقيقاً يتكون من مرحلتين: الأولى أنه رسول الله. والثانية فهم النص فهماً دقيقاً. مما يدلُّ على أن هذا الاستشكال كان ناشئاً عن نسيان حظ معين، أو عدم الإحاطة بالقضية، أو عدم فهم النص. والاستشكال بهذا البعد ليس مذموماً لأنّه يتعلق بطبيعة النصوص، (وهي ليست على درجة واحدة من البيان)، وباختلاف مدارك الناس. فهذا يعني أن النص من حيث النص تفسير. ولكنه من جهة القارئ استشكال. وحيثند نقول للقارئ: ابحث أو سل.

رابعاً: بعد تلك الفقرة المعرضة (فقرة استشكال عائشة وعمر) عاد الأستاذ إلى ذكر تاريخ الظاهرة من بعد جيل الصحابة، فقال: ثم سار السلف على فهج الصحابة، حتى نبت البدع، وغلب على الناس اتباع الأهواء المضللة والآراء الفاسدة، فقدموها في العقيدة والعبادة على الوهّابين؛ لأنّهم دانوا بالتقليد الأعمى، وعطّلوا عقوفهم وأفهامهم، وحرموا عليهما أن تتفقه في كتاب الله.

<sup>٦</sup> لفظ الحديث كما رواه البخاري يستدّه عن ابن أبي مليكة أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه، وأن النبي ﷺ قال: "من حوسب عذب" قالت عائشة: فقلت: أو ليس يقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسِّبُ حَسَابًا يَسِيرًا﴾؟ قالت: فقال: "إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرْضُ، وَلَكُمْ مِنْ نُوقْشٍ بِهِلْكَ" (صحیح البخاری، ١/٥١ رقم ١٠٣). ذلك العرض أي عرض الناس على الميزان.

<sup>٧</sup> رواه البخاري في صحيحه، ٢/٩٧٨ رقم ٢٥٨١.

خامساً: وتفاقمت الأحوال سوءاً بعد ترجمة الفلسفة اليونانية، حيث إنها سقطت على مناهجهم في الفهم، وأصبحوا يتعاملون مع النصوص على أساسها، فكل فرقة أو مذهب كانت تجذب النصوص إليها؛ ولو بليها أو تبديلها، لدعم مواقفها وأصولها. فيما وافق أصولها أصلٌ، وما خالفها مشكل. وحينما استفحلت الظاهرة، وحينها نشأ "علم مشكل الحديث" بوصفه مصطلحاً.

المصنفات في المشكل

ثم أتى الأستاذ على ذكر المصنفات في "المشكل"، وذكر عشرة كتب، منها:  
اختلاف الحديث للشافعي، وتأويل مختلف الحديث لابن قبيبة، ومشكل الآثار ومعاني  
الآثار للطحاوي، وغيرها.

شروط وقوع الظاهرة

ولتحديد حدود البحث ذكر الأستاذ شروط وقوع الظاهره، فذكر أربعة شروط، وهي:  
صحّة الحديث، وألا يكون هناك نسخ، وأن يكون مخرج الأحاديث المختلفة أو  
المشكلة واحداً، وأن يكون الحديث المشكلاً، خالياً من العلة.

أسباب الظاهر

- ١ - نقل الحديث ناقصاً بعض الألفاظ، أو بدون سؤال، أو بدون سبب.
  - ٢ - الجهل باللغة، أو بالتصوّص الآخرى، أو بضوابط الفهم الصحيحة.
  - ٣ - التعصبُ، وهو يدفع الإنسان إلى نبذ ما يخالف مذهبه وثقافته.
  - ٤ - منهج القراءة، وهو بمجموع قواعده ذكرها الأستاذ في آخر الكتاب.
  - ٥ - العلة الخفية، وسوف يشرحها فيما بعد.
  - ٦ - القرطسة، أو نسيان حظ ما أوتينا، أو النظرة الجزئية.

والعام والخاص، والمطلق والمقيّد وغيرها ليست أسباباً للاستشكال، بل هي أوجه من البيان.

علاقة علم المشكّل بالعملية القدّيمية:

## علاقة علم المشكل بالعملية النقدية:

حاول الكاتب فيه إيجاد علاقة بين علم مشكل الحديث وعملية النقد بإيجاد علاقة بين علم المشكل وعلم العلل، فبدأها بقوله: إن توثيق المعرفة المنشورة عن النبي ﷺ، يتم بمرحلتين:  
الأولى: فرز المقبول من المردود ظاهراً أي من حيث توفر الشروط الظاهرة  
للحديث المقبول.

والثانية: التأكيد من خلو ذلك المقبول الظاهري من العلل الخفية في السند والمتن. وذلك من خلال ضوابط وقواعد غير التي استعملت في المرحلة الأولى. وهذه المرحلة هي التي ثبت تشابهاً بين علم المشكل وعلم العلل من حيث:

- ١ - إن هذه المرحلة هي التي يدرسها كلا العلمين: علم العلل، وعلم المشكل.
- ٢ - وإن علم المشكل متى على توهם اختلاف بين حديث وحديث، أو بين حديث ودليل آخر من آية، أو عقل، أو حس، أو قاعدة. وعلم العلل كذلك.

علم المشكل حسب تصنيف المحدثين من علوم المتن، يهتم ببيان معنى الحديث، لا بالنقד أى بالحكم عليه صحةً أو ضعفاً أو وضعنا، فربما يظن أحد أن علم المشكل لا علاقة له بالنقد. فأثبتت الكاتب علاقته بالنقد بأن استشكال حديث مَّا هو في حقيقته مَّطلقاً وجود خلل خفي في المتن<sup>٨</sup>؛ لأننا إذا ظلمنا بأن حديثاً (مقبولاً في الظاهر) مخالف للقرآن، أو لحديث آخر مستقر، أو لعقل، أو لحسٌ ... فكأننا توافقنا في دقة حكمنا على الحديث بالقبول. وهنا يفترق العلمان، ففي حين يمضي علم العلل في تطلب العلة فيه بالمقارنة والمقابلة، يذهب علم المشكل إلى دفع الاستشكال والاختلاف".

ولا ننجاً إلى الجمع المتلكف كما فعل كثير من العلماء. بل من الممكن أن نرجحه إلى احتمال أن أحد الرواة الثقات وَهُمْ فيه، أو رَوَاهُ بالمعنى فما استطاع أداؤه كما ينبغي، وهذا ليست بعلة قادحة فيه، فإن الثقة قد يهم، وإن الجواب قد يكتو. بل من الممكن أن نقول بأن فيه علة لا نستطيع تحديدها.

ثم ذكر الكاتب الفاضل مثلاً لما قرره من القواعد، وهو حديث أبي هريرة في خلق الله الأرض وما فيها في سبعة أيام<sup>٩</sup>. حيث إن العلة فيه - بعد صحته سنداً - معارضته مع القرآن. ولم يمكن الجمع بينه وبين الآية جمعاً غير متupsf. فلجاج العلماء مثل ابن معين، والبخاري، والبيهقي، وغيرهم إلى الطعن فيه بأنه من قول كعب، وليس قول النبي ﷺ.

<sup>٨</sup> الأمر ليس على هذا العموم، لأن استشكالات الصحابة ليست من هذا القبيل.

<sup>٩</sup> وهو عن أبي هريرة قال: أحد رسول الله ﷺ بيدي، فقال: "خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم ﷺ بعد العصر من يوم الجمعة، في آخر الخلق، في آخر ساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل" مسلم، رقم ٣٧٨٩.

وختتم الأستاذ هذا المبحث ببيان أوجه الشبه بين بحث العلة وبين بحث الإشكال، فذكر أربعة أوجه، وهي:

- ١ - العلة تكشف بالاختلاف، وكذلك الإشكال.

- ٢ - ميدان العلة أحاديث الثقات، وكذلك الإشكال.

- ٣ - يشترط لإثبات العلة: اختلاف مخارج الحديث. وعدم تباعد ألفاظهما. وعدم تعدد الواقعه. وهذه الشروط هي إحدى طرق رفع الإشكال بأننا إذا استطعنا إثبات اختلاف مخارج الحديث ... إنما يتضمن الإشكال، أما في حالة عدم استطاعتنا فثبتت العلة.

قلت: معنى ذلك أن العملية تمر بثلاث مراحل: البحث عن العلة الظاهرة، ثم محاولة الجماع عند عدم وجود العلة الظاهرة. ثم إثبات العلة ولو بالاحتمال ودون تحديدها عند عدم التمكن من الجماع.

قواعد في علم المشكل

ختم المؤلف الكتاب بهذا المبحث، وذكر قاعدتين أساسيتين، والثانية منها تفرعت عليها اثنتا عشرة قاعدة. يرى الأستاذ أنها كلها ضرورية للمتعامل مع الأحاديث المستشكلة، وهي:

## القاعدة الأولى: أساس علم المشكل

ذكر تحت هذه القاعدة ثلاثة عوامل لتكوين هذا العلم، ويرى أن هذه العوامل الثلاثة ستعين في فهم الظاهرة، وضبط حدود الرفع المقبول للإشكال. وتلك العوامل الثلاثة هي:

أ- استحالات تناقض المعصوم مع كلامه، ومع كلام ربه، ومع العقل والحس وال السنن الكونية؛ لأنها كلها خرجت من مشكاة واحدة.

ب - عدم رد الحديث بمجرد استشكاله دون التثبت والتحري؛ لأنه لم يصله إلا بعد مروره بمراحل عدة أهمكته بحثاً ودراسة.

ج - حفظ السنة، وذلك لأن الله تكفل بحفظ القرآن، ولا يتم حفظ القرآن إلا بحفظ بيانه.

القاعدة الثانية: المنهج السليم في التعامل مع الاستشكال

فرع عليها اثنتي عشرة قاعدة، وهي:

- ١ - الحديث إذا ثبت، بيانٌ بنفسه، وحجّةٌ بذاته، ومستقلٌ في منح المعرفة، ولا يعتمد قبوله على موافقة غيره له. (دعمه بقول الشافعي وابن تيمية).
- ٢ - بعض قواعد علوم الحديث يحتاج إلى مراجعة، وبعضها إلى إنضاج وتحقيق، فهي ليست معصومة؛ لأنها نتاج العقل البشري، وكذلك نشبت في توفر شروط قبول الحديث، لأن الخلاف في توفرها، لا في الشروط نفسها، والإشكال لا بد أن يكون بسبب السند (دعمه بكلام ابن الجوزي).
- ٣ - خوطبنا باللغة العربية، وهذا يقتضي نفي الالتباس، فالاستشكالات التي جاءت لعدم إدراك المعنى بالتحديد تلغى.
- ٤ - معرفة معنِّي الكلمة زمان التزيل، وإدراك التطور الذي حصل على بعض الألفاظ مثل "الولي" فقد أخذت مدلولات مختلفة عن مدلولها زمان التزيل، مما ترتب عليه فساد في المعتقدات.
- ٥ - الأصل في فهم الخطاب الأخذ بالظاهر.
- ٦ - الأصل في فهم الخطاب استعمال الحقيقة.
- ٧ - تناول الحديث تناولاً إھاطياً؛ فإن التناول الجزئي مع النصوص أدى إلى تكذيبها، أو إلى الانحراف في فهمها، ومن ثم استشكالها.
- ٨ - الفصل بين عالم الغيب وعالم الشهادة، فلا يجوز أن يتعامل المسلم مع الأحاديث المتعلقة بعالم الغيب بالمقاييس نفسها التي يتعامل بها مع عالم الشهادة. والقاعدة في التعامل مع أحاديث الغيب أن الرسل لا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته. وفي أحاديث الشهادة أن تعارض صحيح النقل مع صحيح العقل مستحيل. وبحال هذا التقسيم أحاديث الأخبار أي أحاديث الفتنه في الغالب، لا أحاديث الأوامر أو الأحكام أو التكليفات.
- ٩ - لا يقبل الجمع بمجرد الرأي، بل لا بد من أن يشهد به نص شرعى شهادة ظاهرة، أو خفية، أو ضابط شرعى ثبت بدليل شرعى.
- ١٠ - البحث عن سبب ورود الحديث.
- ١١ - التمعن في سبب الاستشكال، فكثيراً ما يجيء الخلل من قبله.
- ١٢ - ينبغي دراسة الحديث عند الاستشكال بعيداً عن التعميمات دون استثناء.

## ملاحظات على ما ورد في الكتاب من الأفكار

أنا أقدر حماس الأستاذ إبراهيم العسعس تجاه تخلف الأمة، ونشراركه آلامه وتعلمه. ونضم صوتنا مع صوته في بعض المزایدات في خدمة كتاب واحد. ولكن أسئلة هل أنه حق ولو بعض ما ذكر في تعريف السلسلة من الأهداف بهذا الكتاب "دراسة نقدية لعلم مشكل الحديث"، أم أنه الآخر أيضاً وقع فيما نعى الحدّيثن السابقين عليه. إذا ما حق - كما سيظهر إن شاء الله - فماذا يعني كل ما صبه من جام الغضب على صنيع الحدّيثن. هل نظن أنه بورقة مستعارة. أم كأس فائضة. أم هرث ثائر. أم قش عائم على سطح الماء؛ لأنّه ما قدم شيئاً يعتبر إحياء لعلوم الحديث. نفس الأصول، ونفس القواعد، ونفس التطبيقات.

### أولاً: على سلسلة "إحياء علوم الحديث"

أ - هذه السلسلة سماها الأستاذ "إحياء علوم الحديث". وفي الحقيقة، وبعد الاطلاع على الأفكار الواردة فيها، تبين لي بكل جلاء أنها ليست إحياء لـ"علوم الحديث"، وإنما هي تصفية للأحاديث الصحيحة، وذلك لأنّه لو أراد بذلك إحياء علوم الحديث (أي تطبيق قواعد التصحيح والتضعيف على طريقة الحدّيثن قبل التأليف النهجي لعلوم الحديث) لكان قد شمل الأحاديث الضعيفة أيضاً؛ لأنّه كما أن هناك احتمالاً لدخول الضعف في الصحّيحة كذلك هناك احتمال لدخول الصحّيحة في الضعف أيضاً. فكما يجب تصفية الضعف من الصحّيحة يجب تصفية الصحّيحة من الضعف على السواء. ولكن الأستاذ لم يفعل ذلك، وإنما رکز فقط على تصفية الصحّيحة. مما أوحي بأن هذا هو مطلبـه.

ب - ورأيت في الكتاب، وخاصةً عند التعريف بالسلسلة أن الأستاذ أفضى بحرارة وحماس في نقد المؤلفين في الحديث وعلومه في فقرات متتابعة، ولم يمنعه الثناء عليهم من معاودة توجيه النقد اللاذع لعملهم مرات ومرات.

ج - ولاحظت أن الأستاذ أخذته العزة بذلك الحماس أخذًا غير محمود، فخرجت من قلمه وبالغات ذهبت بهيبة الكتب التي بالغ في الكلام عنها. مثل استيائه من الكتب المؤلفة على مقدمة ابن الصلاح، وشرح تراجم البخاري، وشرح رياض الصالحين.

لا شك أن الكتب على المقدمة كثيرة، ولكن لماذا ينسى أن ما كتب على مقدمة ابن الصلاح من المختصرات والشروح، وما كتب في علوم الحديث من مؤلفات مستقلة، ما هي إلا تكميل وتحميم وتوضيح وإضافات.

والزيادات فيها لم تتوقف بعد، بل هي ما زالت مستمرة. كلما جاءت الحاجة للزيادة فيها زيدت. فالراهنمرizi أول من ألف فيه ولم يستوعب. جاء الحاكم بعده فذكر حسين نوعاً ولم يهذب. واستدرك عليه أبو نعيم وترك أشياء للمتعقب. ثم صنف الخطيب كتاباً كثيرة في أكثر علوم الحديث. وجاء ابن الصلاح فجمع ما تفرق، وذكر خمسة وستين نوعاً، لكنه لم يرتب على الوضع المناسب. وجاء العراقي فزاد عليه. وابن حجر فصقل ونقح. والسيوطى فزاد على ابن الصلاح تسعة وعشرين نوعاً، فبلغ تسعين نوعاً. وكذلك كل من جاء بعده زاد ما زاد. وهكذا العمل مستمر، وقد تجد في كتاب "علوم الحديث أصيلها ومعاصرها" للمراجع بعض الزياادات والتنقيحات. لا يقال إنه توقف.

وبالنسبة لشرح تراجم البخاري وتحقيقات رياض الصالحين أبدى الأستاذ غضبه بقوله: "وما الأمر إلا إحياء لتجارة الورق، وفتح باب اجتهاد السوق، بدلاً من إحياء علوم الحديث، وفتح باب الاجتهاد فيه". هذه النقطة أتركتها بدون تعليق، وأكتفي بالقول: الحماس أعماه.

د - من أهم الأمور التي أخذتها عليه قلة الأمثلة: أن المؤلف ذكر هذه الظاهرة أسباباً ستة، ولم يقدم لها مثالاً واحداً. والكتاب الذي يتبنى مشروع الإحياء كهذا، المفروض أن يكثر من الأمثلة لتوضيح الأفكار، والحال أنه لم يذكر في طول الكتاب إلا ثلاثة أمثلة:

أولاً: حديث خلق الأرض في سبعة أيام. ذكره المؤلف للجمع المتتكلف. وهو حديث معروف الكلام فيه عند المتقدمين والمتأنرين على السواء. والذي قام بالجمع المتتكلف هو الشيخ الألباني، وهو فرد لا يمثل الحدثين. حتى يستساغ له بناء فكرة عليه وتعديمه على الآخرين.

وثانية: حديث فتح القدسية ذكره مثلاً لاتباع الحدثين القاعدة دون استثناء حديث منها. هذا الحديث حسب قواعد الأستاذ التي ذكرها لا يعد من "الأحاديث المستشكلة" إذ يمكن تأويله تأويلاً غير متتكلف، فليس المقصود منه فتح القدسية

السابق، بل سيقع فتح آخر لها. قال الترمذى: "والقسطنطينية مدينة الروم تفتح عند خروج الدجال، وقد فتحت في زمن بعض الصحابة". وقال القرطى: "قد فتحت في زمن عثمان، ويفتح عند خروج الدجال". ما دام الأمر هكذا فلا ينبغي إنكاره، خاصة أن فتح القسطنطينية هذا من أمور الغيب.

والمثال الثالث: حديث الرعد: قال النبي ﷺ في الجواب عن سؤال اليهود عن الرعد: "ملكٌ من الملائكة، موكلٌ بالسحاب، معه مخاريقٌ<sup>١٠</sup> من نار، يسوق بها السحاب حيث شاء الله". فقالوا: فما هذا الصوت الذي نسمع؟ قال: "زجرٌ بالسحاب إذا زجره حتى ينتهي إلى حيث أمر". قالوا: صدقت...". (رواوه الترمذى وحسنه، وصححه الألبانى).

قلت: ألا يصلح هذا الحديث أن يكون تفسيراً لقوله تعالى: ﴿فَالْأَذْرَافُ زَجْرٌ﴾ يعني الملائكة تزجر السحاب، والزجر ينشئ صوتاً. وتصویته تسبیحه: ﴿وَيُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خَيْفَهُ﴾ {الرعد: ١٣}.

واختلاف العلماء في الرعد معروف<sup>١١</sup>. والحق أن هذه كلها من الأمور الغيبية، نعرف ما هي، ولا نعرف كنهها. وإنما إذا يقول الأستاذ في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغِيَثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الأَرْضَ حِلٌّ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلَيْمٌ خَبِيرٌ﴾ {لقمان: ٣٤} والذي اتفقت كلمة المفسرين القدامى، وحتى قبل اكتشاف الطب عن معرفة جنس الجنين، على أنه ذكر أم أنتى؟ وعرف الطب الآن أنه ذكر أم أنتى، وهذه آية وليس بحديث تؤطها أم ترفضها؟

هـ - أشار الأستاذ بجهود بعض المتأخرین في دفع عجلة تصحيح الحديث وتضعيفه مثل الشیخ الألبانی، ولكن حسب رأی الأستاذ هذا الإحياء أيضاً لم يكن الإحياء المطلوب، لأنّه وقف عند حدود ممارسة القواعد فحسب، والإكتفاء بتقریب التهذیب حکماً فصلاً في أوصاف الرواية. وبرى الأستاذ أن هذا الوضع مثالٌ من أمثلة "استقالة"

١٠ المخاريق جمع مخاريق. وهو في الأصل "ثوب يلف ويضرب به الصبيان بعضهم بعضاً"، وأراد به هنا آلة تزجر بها الملائكة السحاب. فيض القدير للمناوي: ٥٥/٤.

١١ انظر: تفسير القرطى: ٢١٧/١

العقل". واستعجب: أليس من العجائب أن تعتمد الأمة على فضل عقل فرد واحد منها؟! أليس من المروض أن يؤخذ حكم "التقريب" أو غيره للحكم على السندي دون النظر في معطيات أخرى؟!

لي ملاحظة رقيقة حول كلامه، وهي: أن الأمر ليس كما صوره الأستاذ، حيث ضخم الأمر وأعطاه أكثر من حجمه على طريقة الناقدين المعاصرین؛ لأن الذي يمارس هذا العلم لا يعتمد على التقريب اعتماداً أعمى، وإنما ينتقي منه ما يلحظه أقرب إلى الواقع، وينظر للحكم عليه في معطيات أخرى أيضاً. والشاهد عليه كتاب الشيخ الألباني "سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيء على الأمة". وهذا الذي دلّني على أن الأستاذ علمه مثل علم من يعوم على سطح الماء، وأقول: إنّي لم أعرف متخصصاً في الحديث مخلصاً قال مثل هذا الكلام، وإنما قاله من علمه قليل، أو في نفسه حاجة.

وقال الأستاذ في ص ٢٨: "إن المطلوب من أهل التخصص عرض ما عندهم، ومناقشته تحت الشمس، والانتهاء به إلى تقنن، وتقعيد نظريات متكاملة، تجيز بدقة على شبهات الآخرين، ومن أبرز الأمثلة التي تؤكد ما أقول ما أثير حول نقد المتن، وما زال يثار، فقد اكتفت دراساتنا بالدفاع، وإلى الآن لم تُبلور القضية بشكل كاف. وكذلك مسألة زيادة الثقة، ومثل بعض مسائل علم العلل التي لا بد من نقلها من حيز الإلهام إلى إطار الموضوعية".

نجد من الأستاذ هذا الاقتراح، ومادام أنه أحري هذه السلسلة فنتظر نشرات تالية من الأستاذ لها، والتي لم يصدر منه إلا هذا الكتاب، وقد مضى عليه أكثر من ست سنوات. والذي قدم في هذا الكتاب لا يسمن ولا يغنى من جوع.

### ثانياً: ملاحظاتي على ما ورد في أصل الكتاب

١ - استنكر الأستاذ اسم "مشكل الحديث" لأنّه يوحّي بأنّ الحديث بالذات ملتبس بالإشكال، وهذا ما لا يجوز نسبته إلى الشرع الذي جعله الله فرقاناً بين الحق والباطل، "ومن الأدب مع النبي ﷺ أن لا يُستشكّل قوله، بل تُستشكّل الآراء بقوله" كما قال الزرقاني. لذلك اختار له اسم آخر، وهو "استشكال الحديث".

لا يستلزم تسمية الشيء بوصف أنه متصف به ذاتياً، وإنما هو باعتبار المحاطين. وإلا فماذا يقول الأستاذ في قوله تعالى: **﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ﴾**

مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَمَا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رَبِيعُ فَيَبْعَثُونَ مَا  
تَشَاءُهُ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفَتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ  
يَقُولُونَ آمِنًا بِهِ كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبِّنَا وَمَا يَذَكُرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴿آل عمران: ٧﴾. إن  
جاز أن تسمى بعض الآيات القرآنية بالتشابهات باعتبار المخاطبين بما في ذلك في تسمية  
بعض الأحاديث بالمشكلة بالاعتبار نفسه، وهي أقل وطأة من الآيات المشاهدة.

٢ - لم يرض الأستاذ ما قاله السابقون والمعاصرون في تعريف "المشكل"؛ لأنَّه يرى  
في تعريفاتهم خلطًا بين العلم وبين الظاهرة، وعدم تحديد لحقيقةها، ثم أتى بتعريف له  
بقوله:

"مجموعة القواعد والمناهج التي أرشدنا إليها الكتاب والسنة، والتزم بها الصحابة في  
التعامل مع النصوص وفهمها".

يا ترى هل هذا تعريف "علم مشكل الحديث"!! وهو ينطبق على "أصول  
الفقه" و"علوم القرآن" وغيرها من العلوم أيضًا. فالتعريف عائم غير دقيق، وليس  
جامعاً، ولا مانعاً.

٣ - قال الأستاذ: علم المشكل مبني على توهُّم اختلاف بين حديث وحديث، أو  
بين حديث ودليل آخر من آية، أو عقل، أو حس، أو قاعدة. وعلم العلل كذلك.  
من المعروف عند العلماء وعند من ألف في هذا العلم أن علم المشكل ليس هذا  
فقط كما تصوره الأستاذ من "توهُّم اختلاف"، بل يشمل كل ما فيه إشكال، سواء  
أكان ذلك الإشكال توهُّم اختلاف بين حديثين، أو بين حديث ودليل آخر، وتوهُّم  
تشبيه الله، أو اشتراك لفظ في الحديث بين معانٍ، أو بين الحقيقة والمحاجز، أو ما إلى  
ذلك. ومن هنا كلام الأستاذ هذا غير دقيق.

٤ - قال الأستاذ: "ولا نلتجأ إلى الجمع المتلكف كما فعل كثير من العلماء. بل من  
الممكن أن نرجعه إلى احتمال أن أحد الرواة الثقات وَهُمْ فيه، أو رواه بالمعنى فما  
استطاع أداؤه كما ينبغي، وهذا ليست بعلة قادحة فيه، فإن الثقة قد يهم، وإن الجواب  
قد يكتب. بل من الممكن أن نقول بأن فيه علة لا نستطيع تحديدها".

نسلم له كل ذلك، ولكن علماؤنا لم يغفلوا عن هذه الأمور كلها التي يريد الأستاذ  
إرجاع الاحتمال إليها. وهو لا يستطيع أن يأتي بأمثلة تبني عليها قاعدة. والمثال الذي

قدمه هو حديث "خلق الأرض في سبعة أيام"، الذي تكلف فيه تأويله الشيخ الألباني رحمه الله. وهذا الحديث قد تقدم الكلام عليه.

وأما قوله: "بل من الممكن أن نقول بأن فيه علة لا نستطيع تحديدها" فهو ليس بجديد علينا، وإنما هو تردید من الأستاذ لما فعله علماؤنا في كثير من الأحاديث. ولكن العجب في الأستاذ أنه كيف جأ إلى هذا الاحتمال، وهو قد نعى على الحدثين إدخالهم بعض مسائل العلل في حيز الإلہام، وأكد مشدداً على أن تُنقل تلك المسائل من حيز الإلہام إلى إطار الموضوعية. فأین الموضوعية إذا جئنا في بعض الأحاديث إلى احتمال علة لا نستطيع تحديدها !!؟

٥ - أما أوجه الشبه بين بحث العلة وبين بحث الإشكال التي اكتشفها الأستاذ، وذكر منها:

الوجه الأول: العلة تكشف بالاختلاف، وكذلك الإشكال.

فهو بهذا القول كأنه يقول: إن كل علة وإشكال في المتن تكشف بالاختلاف. وليس الأمر كذلك فإن هناك عللاً في المتن لا علاقة لها بالاختلاف، مثل اشتغال المتن على بحث مجازفة، أو ركاكتة. وكذلك هناك إشكالات في المتن لا صلة لها بالاختلاف كما ذكرنا.

الوجه الثاني: ميدان العلة أحاديث الثقات، وكذلك الإشكال.

وهل كون ميدانهما أحاديث الثقات يجعل "علم المشكل" من علوم النقد أو العلل؟ والأستاذ نفسه قال في الوجه الثالث: "إن علم المشكل يبدأ عمله من حيث يتنهي علم العلل، إذا استطاع علم المشكل رفع الإشكال فيها ونعت، وإلا نقول: فيه علة ولو لم نعرفها". فمعنى هذا أن الحديث بعد وصوله إلى هذه المرحلة خرجت من دائرة "علم المشكل" ودخلت في دائرة "علم العلل"، وليس أنه اجتمع فيه علمان كما يظن. والأستاذ بقوله هذا عارض نفسه لأنّه قال في شروط ظاهرة المشكل أن يكون الحديث حالياً من العلة. فكيف يربط المشكل الحالي من العلة بالعلة؟. والحقيقة أن الأستاذ وقع هنا في ذهولين:

الأول: أنه لم يضبط معنى "توافر شروط الصحة" لأن معناه توافر الشروط الآتية:

- ١ - اتصال السند.
  - ٢ - عدالة الرواية.
  - ٣ - ضبط الرواية.
  - ٤ - خلوه من الشذوذ.
  - ٥ - خلوه من العلة.
- إذا اكتشفت علة في سند الحديث أو متنه فمعناه أنه ليس ب صحيح.
- فلا يدخل في علم المشكل.

الثاني: أنه لم يفرق بين نقد المتن وفهم المتن. فنقد المتن من علم العلل وينظر فيه هل توافرت فيه الشروط السابقة أم لا. وفهم المتن المشكل من علم المشكل فقط، ولا علاقة له بالنقد. وإذا صارت له علاقة به كما يدعى الأستاذ فحيث ذي يخرج المتن من دائرة المشكل إلى دائرة علم العلل. فأين الالقاء أو التشابه الذي ادعاه الأستاذ؟!

الخلاصة أن علم المشكل من علوم دراسة المتن، لا من علوم العلل.

٦ - بعض قواعد علوم الحديث التي تحتاج إلى مراجعة، والبعض الآخر إلى إنضاج وتحقيق: مثلاً نقد المتن، وزيادة الثقات، والمدلس تدليس تسوية، وبعض مسائل العلل التي ما زالت من قبيل الإلهام، والرواية بالمعنى، ودقة التطبيق لعلوم الحديث.

هنا أقول: إننا ننتظر بكل صبر ولهف من الأستاذ هذه المراجعة بجزء، وبالأمثلة، وليس بالكلام النظري فقط كما فعل في هذا النموذج الأول، مع أن المفروض أن يكون هذا الكتاب الأول من حيث المحتوى على القوة نفسها التي كان عليها نقهde للمحدثين ونعيه صنيعهم.

وأختم كلامي بأن الحق والصواب هو أن القواعد مستقيمة، ليس فيها خلل، كل ما في الأمر هو تطبيق تلك القواعد. وقد احترأ ابن الجوزي على توسيع دائرة ذلك التطبيق، وطبقها على بعض الأحاديث الصحيحة سداً في كتابه: العلل المتناهية، والمواضيعات الكبرى. وتلاه ابن قيم الجوزية في كتابه "المثار المنيف في الصحيح والضعيف". ولكن لم يسلم لهما ذلك، حيث كتب السيوطي "تعقبات" على ابن الجوزي.